كلمة ونص

ميشيل خياط

النفي الكهربائي.. خطأ إعلامي أم اقتصادي

نفت وزارة الكهرباء مؤخراً، أن تكون أصدرت تعرفة جديدة لأسعار الكهرباء، غير تلك التي أصدرتها في ١ / ١١ / ٢٠٢١.

وجاء هذا النفي في أعقاب لغط ترافق مع أداء إعلامي بهذا الشأن.

ولا نستطيع تبرئة ذاك الأداء من الافتقار إلى الخبرة والدقة والمتابعة، وإذا كانت بضدها تتميز الأشياء، فنحن في ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٢ نشرنا في جريدة «الوطن» مقالة بعنوان: فواتير كهربائية قاتلة، تحدثنا في سياقها، عن تطبيق التعرفة الصادرة في ١ / ١١ / ٢٠٢١، على الدورة الأولى للعام الحالي، فإذا بأرقام العديد من الفواتير مرتفعة جداً جداً، ثم أشرنا في ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٢ وفي مقالة بعنوان: أثمان الكهرباء.. انزياح في التسعير. إلى احتضان الوزارة لأوجاع المصدومين بالأسعار الجديدة وقبولها، الاعتراض عليها والقيام بتشريحها، وقدمنا مثالاً مفاده أن فاتورة بـ١١٠ آلاف ليرة خفضت إلى ٢٧,٥٠٠ ليرة. وإن فاتورة بـ١٨٠ ألف ليرة سورية خفضت إلى ٨٩ ألفاً.

ويمنحنا اللغط المشار إليه، فرصة ثالثة للمطالبة بإعادة النظر بهذه الأسعار المجحفة، فالكهرباء أكثر من ضرورة حياتية إنها الحياة ذاتها، وهي بهذا المعنى مثل الماء والهواء، ولاسيما الآن في زمن الإنترنيت والموبايل والأتمتة... الخ. لم تعد الحياة ممكنة من دون كهرباء وهي لم تعد ضوءاً بل تحولت إلى أداة تحريك وإنتاج وترفيه.

ولا يجوز لنمط من المديرين، سوق مبررات تقفز فوق كثير من الوقائع كأن يدافع أحدهم عن تلك الزيادة بقوله: إن تكلفة الكيلو واط الساعي من الكهرباء باتت ٤٠٠ ليرة سورية، وإن أعلى سعر تتقاضاه الوزارة عن استهلاك المواطنين للكهرباء في منازلهم هو ١٥٠ ليرة سورية للكيلوواط بعد الوصول إلى استهلاك مرتفع هو ٢٥٠٠...!! إن ذاك الاستهلاك يرتب مبالغ كبرى، تتوج بالـ١٥٠ ليرة للكيو واطات التي ستأتي بعده. وهي فوق طاقة أغلب المشتركين بعدادات كهربائية. وإذ يقال إن ٧٥ بالمئة من المستهلكين هم ضمن الشريحة الرخيصة جداً شريحة من يستهلكون ٦٠٠ كيلو واط ساعي في الدورة الواحدة وسعر الكيلو ليرة سورية واحدة، فإن هذا القول ليس دقيقاً ولا يوصف حقيقة ما يترتب على كثير من ذوي الدخل الذي بات متدنياً جداً بسبب التضخم المالي، فثمة مئات ألوف البيوت المغلقة لأسباب متعددة وهناك مئات ألوف البيوت المدمرة، وثمة بيوت في الريف الاصطيافي لا يدخلها سكانها مرة في السنة، وبهذا المعنى فإن فواتير الاستهلاك الضئيل لا تجسد حقيقة الأعباء الناجمة عن أسعار الكهرباء الراهنة على العاملين بأجر والمتقاعدين. إن أغلبهم جاءتهم فواتير تقصم الظهر.

ندرك أن الموارد الحكومية محدودة بسبب نتائج الحرب على سورية لكننا نرى ضرورة البحث عن موارد لوزارة الكهرباء من النشاط الاقتصادي السوري العام، وتقديم الكهرباء للشعب بأسعار تتناسب مع الأجور في القطاعين العام والخاص، ورواتب المتقاعدين.

وإذ نعتب على الإعلام، فإننا ندرك أننا في مواجهة بدعة سورية لا تحترم الأداء الإعلامي المعني بالشأن المحلّي، وتغيّب التعاون والتعاضد وحمل الرسالة ذاتها الصائبة، للوصول إلى الحق وإنصاف الناس. ليس معيباً أبداً أن يستشير المبتدئون (فما خاب من استشار)، والتراجع عن الخطأ فضيلة، عبر مراجعة التعنت في إقصاء الإعلاميين بتهمة الستين وهم في أوج العطاء الماهر.

بعد توقف أكثر من ثلاثة أشهر

حضور كثيف للطلاب مع استئناف العملية الامتحانية الجامعية في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

انطلقت العملية الامتحانية في كليات ومعاهد فرع جامعة الفرات بالحسكة، بدءاً من صباح أمس السبت، لاستكمال ما تبقى من مقررات الدورة الفصلية الامتحانية الأولى للعام الدراسي الجاري لطلبة الكليات والمعاهد الجامعية بالحسكة، بعد توقف دام أكثر من ثلاثة أشهر، على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها مناطق محيط مباني كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية والمعهد التقاني الهندسي في الأحياء الجنوبية لمدينة الحسكة، التي لحق بها الأذى والدمار والتخريب، ونهب ممتلكاتها ومحتوياتها التقانية والعلمية، ما أدى إلى خروجها على الخدمة بشكل كامل.

وأكد نائب رئيس جامعة الفرات الإداري وشؤون الطلاب الدكتور محمد الحاج طحطوح في تصريح لـ«الوطن» أن العملية الامتحانية جرت بالشكل المقرر والمطلوب وفي موعدها المحدد سابقاً، انطلاقاً من حرص رئاسة الجامعة على حسن سيرها بالشكل المخطط له، بعد أن تم اتخاذ كامل الإجراءات والاستعدادات الضرورية اللازمة للعملية الامتحانية من جانب رئاسة الجامعة ومن جانب إدارات الكليات لإجراء الامتحانات بالشكل الأمثل وتنفيذها في مواعيد برامجها المحددة.

وأشار طحطوح إلى أنه تم تطبيق كامل التعليمات الامتحانية التي أصدرتها رئاسة الجامعة في جميع الكليات والمعاهد التي تتبع لفرع جامعة الفرات بالحسكة، وذلك لضمان سير ونجاح العملية الامتحانية وحرص رئاسة الجامعة على مصلحة الطلبة، مؤكداً العمل على عدم الوقوع في المخالفة وخلق أجواء امتحانية هادئة ومريحة، تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة.

من جانبه بيّن عميد كلية الحقوق الدكتور عبدالله السلمو أنه تم اتخاذ كامل الإجراءات اللازمة التي سبقت بدء العملية الامتحانية، من خلال عمليتي الإعداد والتحضير والتهيئة، وتنظيم العمل وتوزيع الأدوار لدى كادر الكلية العلمي والإداري، على الرغم من كل الصعوبات، لاسيما الأمر المرتبط بتوقف العملية الامتحانية فترة تجاوزت الثلاثة أشهر، نتيجة للظروف التي مرت على مدينة الحسكة، ما أدى إلى حدوث نوع من التراكم في العمل وخلق ضغوط نفسية على الطلبة في جميع الكليات وليس على مستوى كلية الحقوق فحسب، وذلك بفعل وجود الفارق الزمني بين كليات جامعة الفرات بالحسكة والكليات بجامعات القطر الأخرى.

وأشار السلمو إلى أنه تم وضع كادر الكلية بحالة استنفار دائمة للتعامل فيما بقي من مقررات الطلبة الامتحانية، في ضوء حضور الأعداد الكبيرة من المتقدمين منذ اليوم الأول لاستئناف العملية الامتحانية، مبيناً أن الأمور جرت بشكل طبيعي وهادئ، منوهاً إلى أن الكلية اتخذت كامل الإجراءات والاحتياطات الوقائية الخاصة بتعقيم القاعات ومداخل الكلية الخاصة بمواجهة فيروس «كوفيد ١٩» المستجد، وكل المسائل والإجراءات الإدارية الأخرى المرتبط بآلية عمل الكلية.

٢٠ عاملاً في شكواهم لـ«الوطن»:

بعد ٩ سنوات على تحديد مركز عملنا في توليد بانياس.. هل يجوز إعادتنا إلى توليد حلب؟

طرطوس-هيثم يحيى محمد

وصل «الوطن» شكوى جاء فيها: نحن عمال الشركة العامة لتوليد الطاقة الكهربائية في حلب كان عددنا ١١٥ موظفاً من محافظتي اللاذقية وطرطوس وكنا نعمل في محطة حلب، ونتيجة الأحداث انتقلنا من حلب وبقينا في المحافظة نحو خمسة أشهر من دون رواتب ومن دون تحديد أي عمل حيث كنا نقوم بفتح استراحات مرضية لتبرير الغياب حتى تم تحديد مكان العمل في الشركة العامة لتوليد الطاقة في بانياس وبعض الزملاء في مديريتي كهرباء اللاذقية وطرطوس وبقينا حتى هذا التاريخ بتكليف بعد انتهاء مدة الندب.

وأضافوا: ومنذ بضعة أيام تم إعلامنا بأنهم سيعيدوننا إلى حلب.

وقال العمال: يريدون العودة بنا بسبب نقص الكوادر في الشركة والكل يعلم بأن من اتبع دورات خارجية قد تم تثبيته ونقله إلى بانياس، لكننا نقول إنه لا يمكن اليوم لأي مواطن أن يتحمل العبء المالي في بيت واحد براتب سقفه ١٣٨ ألفاً ويريدون بنا أن نربي أولادنا ونطعمهم ونداويهم ونسافر ونفتح مصروفاً آخر بعيداً عن المنزل وخاصة أن هناك ربطة خبز واحدة إما نأخذها معنا أو نبقيها لأبنائنا، وجرة غاز واحدة نريد تقسيمها بين طرطوس حلب.. الوضع المالي والسفر وعدم الاستقرار لن تعطي نتيجة في عودتنا.. لقد عدنا من حلب وكان عمرنا بالأربعين ويريدون العودة بنا والعمر أصبح بالخمسين، قد لا نستطيع أن نوصل أفكارنا أو مشكلتنا بالطريقة الصحيحة، ولكن هناك ظلم وانتقائية في عودتنا.

وتابعوا: زملاؤنا انتقلوا بطريقتهم سواء كانت صحية أم غير صحية، أما نحن العشرين الذين نعمل يجد في محطة توليد بانياس فلم يتم نقلنا وأصبحنا بعمر لا يسمح لنا بالاستمرار ولا بالانسحاب لأن عدد سنوات الخدمة لم تصل إلى ٢٥ ولا بالاستمرار لأننا غير قادرين على الإنتاج بهذه الظروف المستحيلة في العمل ولو فكرنا بالاستقالة أو الانقطاع عن الدوام فستكون النتائج كارثية علينا وسنعتبر بحكم المستقيلين وستقام المحاكم بحقنا.. نتمنى أن يكون صوتكم مسموعاً وتبعدوا عنا موضوع النقل فمنذ تسع سنوات ونحن لا نعيش الاستقرار رغم إننا خسرنا كل شيء نهاية عام ٢٠١٢، والآن يريدون منا أن نخسر كل شيء لنبدأ من جديد بعد أن أصبحنا في نهاية العمر الوظيفي تقريباً، ولم يسأل أحد عنا كل الفترة السابقة حتى عندما تم ندبنا إلى توليد بانياس وإن كانت حجتهم بنقص الكوادر فهناك كادر يستطيع إقلاع مجموعة توليد حلب، والحقيقة هي المجموعة التي تخضع الآن لتجارب ممكن أن تنجح، أما باقي العمال فأغلبهم سافر خارج القطر والباقي نحن ١١٥ عاملاً تم نقل الأغلبية ولم يبق سوى العدد البسيط وأعمارنا مضى عليها الزمن وهناك الكثير من الشباب والخريجين الجامعيين يبحثون عن عمل وهذه فرصة.

وختموا بالقول: إننا في شركة توليد بانياس مكلفون بأعمال ومنها بمنتشغل والصيانة ونقوم بواجبنا بمنتهى الجدية بشهادة إدارة الشركة في بانياس، وهناك نقص في كادر العمل وخاصة أن عمال توليد بانياس أصبحوا في سن التقاعد، وهناك عمال كثر تقاعدوا ومعظمهم يتم التمديد لهم بعد تجاوز عمرهم الستين، يعني يمكن أن نغطي، وحالياً نحن من يقوم ويعمل مكان العمال المتقاعدين.

رد مؤسسة التوليد

وضعنا هذه الشكوى أمام المدير العام الجديد لمؤسسة توليد الطاقة علي هيفا منذ ٢٤ الشهر الماضي فأفادنا بأنه سيحاول أن يجد حلاً يكون مناسباً للعمل والعمال، وأمس عدنا وسألناه عن الحل في ضوء ما وصلنا من العمال الذين سمعوا أنه سيتم إعادتهم إلى حلب فأجابنا بالقول: أرسلت في اليومين الماضيين مدير الإنتاج والمدير الإداري ورئيس دائرة النقل في المؤسسة لإيجاد حل لهذا الموضوع، وأرجو أن يكون الحل إيجابياً، علماً أننا نبني آمالاً كبيرة لإعادة أول مجموعة في محطة حلب إلى الخدمة مع ضرورة تأمين مستلزمات عمل المجموعة بما في ذلك الكادر العمالي.

٦٧٠ شخصاً أصيبوا بالتهاب الكبد في درعا جراء تلوث الصرف الصحي

مدير الصحة: الإصابات في حي السبيل ليست التهاب الكبد (C) وإنما (A) غير مميتة وتنتقل بالمخالطة

محمود الصالح

نفى مدير الصحة في درعا أشرف برمو أن يكون التهاب الكبد الذي تعرض له عدد من أبناء حي السبيل في مدينة درعا التهاب كبد وبائي «C»، وأضاف: وإنما هو التهاب الكبد « A» والمعروف شعبياً «اليرقان» وهو الذي يصاب به الإنسان عادة جراء التلوث سواء في مصادر المياه أم الطعام، وهو من الأمراض المعدية بين أفراد الأسرة، وخاصة نتيجة استخدام الحمامات المشتركة.

وبين أن انتشاره في هذه المنطقة يعود إلى وجود تلوث في الصرف الصحي في هذا الحي. موضحاً أنه ليس له علاج محدد، وإنما يتم علاج الأعراض المرافقة سواء الإسهال أم غيره من الأعراض، ويكون العلاج بالابتعاد عن تناول المواد الدسمة واللجوء إلى الراحة، وعادة يتم شفاء المريض تلقائياً بعد انتهاء فترة الحضانة التي تمتد من ١٤ إلى ٦٠ يوماً، ولا يوجد أي لقاح يمكن أن يعطى للمريض أو حتى للمخالطين للمريض للوقاية من المرض.

وأكد مدير الصحة أن عدد الحالات المسجلة في مديرية الصحة والمصابة بهذا الالتهاب وصل تقريبا إلى نحو ٦٧٠ إصابة، وتتابع المديرية والجهات المعنية رصد أي حالات.

جدير بالذكر أن التهاب الكبد (A) الحاد هو التهاب الكبد الذي يسببه فيروس التهاب الكبد (A) ويستمر أقل من ٦ أشهر. ينتشر التهاب الكبد (A) عادةً عندما يتناول الأشخاص شيئاً ملوثًا ببراز شخص مصاب بالعدوى، ويُسبب أعراضاً نموذجيةً لالتهاب الكبد الفيروسي (بما في ذلك نقص الشهية والشعور العام بالمرض واليرقان) عند الأطفال الأكبر سنًا والبالغين ولكنّه قد لا يُسبّبُ ظهورَ أي أعراض عند صغار الأطفال، ولا توجد مُعالَجَة نوعيَّة لالتهاب الكبد (A)، ولكنّ معظم المرضى يتعافون بشكلٍ كامل.

ويُعدّ فيروس التهاب الكبد (A) السَّبب الأكثر شيوعًا للإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي الحاد. وهو شائع بشكل خاص بين الأطفال والشباب، لا يؤدي التهاب الكبد (A) إلى الإصابة بالتهاب الكبد المزمن، أي إن العدوى لا تستمرُّ لأكثر من ٦ أشهر، وعندما يتعرّض الأشخاص إلى فيروس التهاب الكبد (A)، يقوم جهازهم المناعي بإنتاج الأجسام المُضادّة التي تحميهم من الإصابة مرّةً أخرى بالعدوى بهذا الفيروس. ينتشر التهاب الكبد (A) عادةً عندما يلتقط الشخص الفيروس بعد ملامسة جسم ما أو تناول الطعام أو المشروبات الملوّثة ببراز شخص مصابٍ بالعدوى. يحدث الانتشار عادةً بسبب سوء النظافة – على سبيل المثال، عندما يقوم شخصٌ مصابٌ بإعداد الطعام بأيدٍ غير مغسولة. يمكن أن يتسبّب المحار المأخوذ من المياه التي تصبُّ فيها مصارف الصَّرف الصِّحي الملوّثة أحيانًا في حدوث العدوى عند تناولها نيّئة. ويمكن للأشخاص أن ينشروا الفيروس قبل ظهور الأعراض لديهم قبل أن يعرفوا بأنّهم مصابون بالعدوى. كما أنه من الشائع أن تتسبّب الأوبئة المرتبطة بتلوّث إمدادات المياه بالبراز عادةً، ولاسيما في البلدان النّامية.

ولا يؤدي التهاب الكبد (A) إلى الإصابة بالتهاب الكبد المزمن، ولم يعد بإمكان الأشخاص نقل الفيروس للآخرين بعد التّعافي من التهاب الكبد الحاد.

يعاني معظم الأطفال الأكبر سناً والبالغين المصابين بالتهاب الكبد (A) أعراضاً نموذجيّة لالتهاب الكبد الحاد، وتنطوي هذه الأعراض على نَقص الشّهية وشعور عام بالمرض (التّوعّك) وتقيُّؤ وألم في الجزء العلوي الأيمن من البطن (الكبد) وظهور بول داكن اللون عند نحو ٧٠ بالمئة من الأشخاص، ولا تظهر أي أعراض عند نحو ٧٠ بالمئة من الأطفال دون سن ٦ سنوات، ويُوصى باتّخاذ تدابير وقائيَّة لأفراد الأسرة والمخالطين المُقربين للأشخاص المصابين بالتهاب الكبد (A) لأنهم تعرّضوا للعدوى.